أهمية التعديلات القانونية في العمل البترولي للشركات الأجنبية: من أجل تحقيق قيمة اقتصادية مضافة أكبر (قطاع الطاقة الإماراتي نموذجاً)

عقبة بلخضر(*)

باحث في اقتصادات البترول، وعضو الجمعية الجزائرية للشباب المثقف ـ الجزائر.

(*) البريد الإلكتروني: okba_belakhdar@yahoo.com.

مقدمة

١ ـ أهمية الموضوع: شهدت العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة وشركات البترول الأجنبية العاملة بها عدة تطورات قانونية؛ فقد تم التحوّل من إبرام أشكال عقود نحو أخرى، في مختلف الأنشطة البترولية القائمة من تنقيب وتطوير وإنتاج ونقل وتخزين وتسويق، أكسبت شركات البترول الوطنية الإماراتية آثاراً إيجابية، من خلال المشاركة الأجنبية المتبناة بالقطاع. وكانت تلك المشاركة ضرورية من أجل تعزيز مهارة وخبرة العمالة بشركات القطاع، وكسب التكنولوجيا الحديثة، والإنتاج بتكاليف منخفضة، وفتح أسواق جديدة، والحصول سابقاً على تمويلٍ طويل الأجَل من خلال الشركات الأجنبية المُشارِكة؛ ونتاجا لذلك تُولِي الدراسة أهمية بالغة لقطاع الطاقة الإماراتي.

٢ ـ إشكالية الدراسة: من غير المعقول مزاولة شركات البترول الوطنية كل الأنشطة البترولية بالبلاد، والحصول على عوائد مرتفعة من خلال ذلك، كما أن انتهاج البلاد سياسة المشاركة الأجنبية في قطاع الطاقة من خلال جلب شركات البترول الأجنبية للعمل في القطاع، يبيّن بأن قطاع الطاقة الإماراتي يخسر ما تكسبه الشركات الأجنبية المعنية من جراء المشاركة، ويبيّن إمكانية الحصول على فوائض مالية وقيمة مضافة أكبر في الأنشطة البترولية إذا ما تمت إصلاحات قانونية وتنظيمية في القطاع لا تُلحِق الضرر بشركات البترول الأجنبية العاملة بالبلاد. من هنا يمكن عرض إشكالية الدراسة بالشكل التالي: كيف يمكن المواءمة بين مثلث الاقتصاد والقانون والطاقة، من أجل رفع كفاءة الأنشطة البترولية وتحصيلٍ أكبر لعوائدها المالية، من خلال إصلاحات قانونية وتنظيمية تجاه المشاركة الأجنبية في قطاع الطاقة الإماراتي؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

أ ـ ما مقدار مساهمة المشاركة الأجنبية في قطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة؟

ب ـ كيف يمكن لاندماج القانون والاقتصاد من أن يؤدي لترشيد العمل البترولي؟

٣ ـ أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز دور القانون في النمو الاقتصادي للإمارات من خلال قطاع الطاقة، وبتعبير آخر إبراز إمكانية كسب مزيد من عوائد الطاقة وترشيد استعمال أشكالها وتعزيز دور شركات البترول الوطنية في العمل البترولي، من خلال إحداث تعديلات قانونية بالاستناد إلى التحليل القياسي الاقتصادي لتطور مدخلات ومخرجات قطاع الطاقة بالبلاد، وأثر شركات البترول الأجنبية في الأنشطة البترولية وأشكال الطاقة المتعددة بالقطاع.

٤ ـ فرضيتا الدراسة: **الأولى**: مساهمة شركات البترول الأجنبية في إنتاج مختلف أشكال الطاقة يسمح بالقول إن الشركات ذاتها تساهم في مختلف الأنشطة البترولية اللاحقة، وفي الموارد المالية الناتجة من ذلك. و**الثانية**: يساهم تعديل التشريع القانوني في الأنشطة البترولية بتنظيم سير القطاع وأداء شركاته.

٥ ـ منهجية الدراسة: تستخدم الدراسة كلاً من المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي في تبيان تطور مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي وتطور حجم أشكال الطاقة المختلفة بالنسبة للإنتاج والاستهلاك والتصدير، بينما يتم استخدام المنهج التحليلي في تحليل أثر المشاركة الأجنبية في مراحل الأنشطة البترولية وفي مدخلات ومخرجات قطاع الطاقة الإماراتي.

٦ ـ تقسيم الدراسة: لمعالجة إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث يتناول المحور الأول: الطاقة من خلال الاستهلاك والتصدير والمساهمة في الناتج الإماراتي؛ فيستطلع مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، وتطور استعمال البلاد لأشكال الطاقة الرئيسية في الاستهلاك المحلي وفي التصدير؛

ويبيّن المحور الثاني: مساهمة المشاركة الأجنبية في إنتاج البترول والغاز ومنتجاتهما؛ فيُظهر موقع «ثلاثية البترول الخام، الغاز الطبيعي، ومنتجاتهما» بين كل من الاستهلاك المحلي والتصدير، واتجاهات نمو الإنتاج المعني في عامل الزمن، بالإضافة إلى تحديد نصيب مجمل إنتاج المشاركة الأجنبية، وشركات البترول الأجنبية الرئيسية المزاوِلة للعمل البترولي بقطاع الطاقة في الإمارات.

وأخيراً يستعرض المحور الثالث: أثر التعديلات القانونية على قطاع الطاقة؛ فيبيّن تأثير الأطر القانونية على صناعة البترول الإماراتية، بالإضافة إلى تبيان تطور العقود التي يتم إبرامها لشركات البترول الأجنبية العاملة بقطاع الطاقة، والأثر المحتمل للتعديلات القانونية في العمل البترولي بالبلاد، وتحديد كيفية تنظيم النشاط البترولي واستغلال أشكال الطاقة، في ما يخص القائم بالإنتاج، وقدر المساهمة المقترحة لشركات البترول الوطنية والأجنبية في نقل أشكال الطاقة، وغير ذلك من الأمور المماثلة.

أولاً: الطاقة من خلال الاستهلاك والتصدير والمساهمة في الناتج الإماراتي

تملك الإمارات العربية المتحدة اقتصاداً مفتوحاً، مع معدل دخل فردي مرتفع وفائض تجاري سنوي كبير، ويرجع ذلك إلى مساهمة البترول والغاز ومشتقاتهما في الاقتصاد، حيث منذ اكتشاف النفط قبل ٣٠ سنة مرت الإمارات بتحول عميق، من منطقة فقيرة لإمارات صحراوية صغيرة إلى دولة حديثة مع مستوى معيشة عال، وقد زادت الحكومة الإنفاق على استحداث فرص العمالة، وتوسيع البنية التحتية والمرافق العامة، والانفتاح على زيادة مشاركة القطاع الخاص، والمشاركة الأجنبية أيضاً في مختلف المشاريع في القطاعات المختلفة[١].

(١) «UAE Economic Report. Economics: United Arab Emirates,» Bank Audi, Group Research Department (4 January 2013), <http://research.banqueaudi.com/documents/economicreports/uae_economic_report.pdf>.

يُعدُّ اقتصاد الإمارات من أسرع الاقتصادات نمواً في الوطن العربي، وهذا ما أدى إلى الاهتمام بالاستثمار العالمي في البلاد. لكن رغم السياسة الساعية إلى تقليل الاعتماد على الثروات الباطنية فلا تزال صادرات واستهلاك أشكال الطاقة كبيرة نسبياً، حيث تبين الدراسة من خلال الشكل الرقم (١) مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي يمكن القول إن حجمها يُوزَّع بين كلٍ من صادرات البلاد والاستهلاك المحلي بمختلف أشكاله[٢].

الشكل الرقم (١)

تطور مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات: ١٩٨٧ ـ ٢٠١١

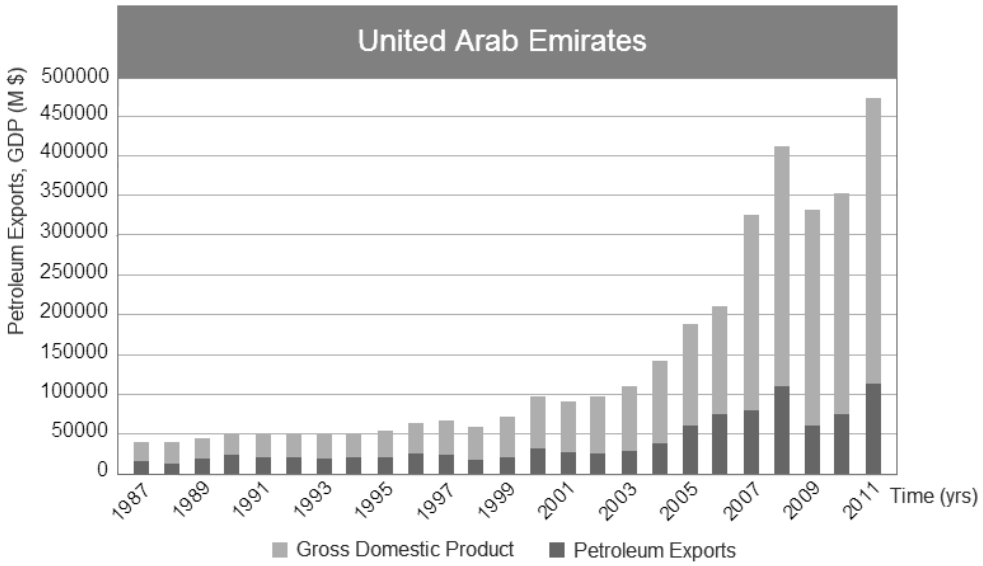

١ ـ البيانات مدونة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة.

٢ ـ تتكوّن بيانات الطاقة من البترول الخام، الغاز الطبيعي، ومنتجاتهما، المصدَّرة للدول الأجنبية والمستهلَكة محلياً بالإمارات العربية المتحدة.

المصدر: *Annual Statistical Bulletin 2007* (Vienna and Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2007), pp. 11, 13, 29, 31, 35, 39 and 79, <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/asb2007.pdf>, and *Annual Statistical Bulletin 2012* (Vienna and Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2012), pp. 15, 17, 30 and 32, <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/asb2012.pdf>.

يبيّن الشكل الرقم (١) تطور مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، حيث تمثل الطاقة المعنية مجموع حجم البترول الخام والغاز الطبيعي ومنتجاتهما،

(٢) Mohammed Shihab, «Economic Development in the UAE,» in: Ibrahim Al-Abed and Peter Hellyer, eds., *United Arab Emirates: A New Perspective* (London: Bookcraft, 2001), pp. 249-259, <http://www.uaeinteract.com/uaeint_misc/pdf/perspectives/00.pdf>.

تصديراً واستهلاكاً، إذ يمكن القول إنه خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٩ تَمثَّل متوسط مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة بحجم ١٢٤٧٨,٤ مليون دولار أمريكي، وقدرت ذروة الارتفاع بـ ١٥٢٦٩ مليون دولار أمريكي سنة ١٩٩٧، وذروة الانخفاض بـ ٧٦٢٧ مليون دولار أمريكي سنة ١٩٨٨، بينما مَثلت الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠١١ فترة زيادة نمو الطاقة بالإمارات خلافاً لسابقتها، حيث ارتفع نمو الطاقة المعنيّ في عامل الزمن، وسجل ذروة الانخفاض في الحجم في الفترة المعنية بما يعادل ١٥٠٢١ مليون دولار أمريكي (سنة ١٩٩٩)، وبارتفاع بحجم ١٠٢٠٧٣ مليون دولار أمريكي سنة ٢٠٠٨ (ذروة الزيادة)، ولأسباب الأزمة المالية العالمية كان هناك انخفاض مفاجئ، ارتفعَ الحجم بعده حتى سنة ٢٠١١[٣].

يلاحظ، في المقابل، أن مساهمة الطاقة في الناتج الإماراتي تسجل ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢، ما بين ٣٣,٢ بالمئة و٤٣,٣ بالمئة لحدود الفترة المعنية، ثم تسجل انخفاضاً مستمراً حتى ٢٢,٩ بالمئة سنة ١٩٩٨، ليرتفع ذلك بشكل متذبذب وصولاً إلى سنة ٢٠١١، بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ وتوجه البلاد نحو سياسة تنويع الاقتصاد والاهتمام بالسياحة. كما يمكن القول بأنه تم تسجيل ذروة زيادة بمعدل ٤٢,٨ بالمئة (سنة ٢٠٠٦)، وفي المقابل يسجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة مستمرة خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، وذلك بحجم ٢٣٧٩٩ مليون دولار أمريكي و٣٦٠١٣٦ مليون دولار أمريكي على الترتيب لحدود الفترة المذكورة[٤]، ومن خلال ما سبق تتساءل الدراسة: ما أشكال الطاقة المُستهلَكة محلياً والمُصدَّرة كذلك، والتي تعمل على إنشاء النمو المتزايد المُسجَّل؟ يُبيِّن الشكل الرقم (٢) ذلك تفصيلاً.

يلاحظ من خلال الشكل الرقم (٢) أشكال صادرات الطاقة واستهلاكها محلياً وتطور ذلك خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، حيث بخلاف استهلاك البترول الخام في البلاد نجد أن استهلاك المنتجات البترولية محلياً ينخفض بمعدل مستمر مقارنة باستهلاك الغاز الطبيعي، ويراوح متوسط ذلك خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٠ بـ ٦٣ بالمئة من الحجم السنوي المماثل لذات الفترة، بينما يمثل ذلك معدل ٤٣,٥ بالمئة بالنسبة إلى الفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١١.

يمكن القول، بالرغم من ذلك، إن حجم استهلاك الغاز الطبيعي يرتفع في الإمارات خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، وذلك بـ ٢٩٢,٥ مليون برميل يومياً و١٣٣٠ مليون برميل يومياً لحدود الفترة المعنية، وخصوصاً بعد سنة ٢٠٠٧[٥].

(٣) *Annual Statistical Bulletin 2007* (Vienna and Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2007), pp. 11, 13, 29, 31, 35, 39 and 79, <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/asb2007.pdf>, and *Annual Statistical Bulletin 2012* (Vienna and Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2012), pp. 15, 17, 30 and 32, <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/asb2012.pdf>.

(٤) *Annual Statistical Bulletin 2012*.

(٥) *Annual Statistical Bulletin 2007*; *Annual Statistical Bulletin 2011* (Vienna and Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2011), and *International Energy Statistics –Units Volume Equivalent Conversions of Natural Gas* (Washington, DC: The U.S. Energy Information Administration [EIA] (2013).

الشكل الرقم (٢)

تطور استهلاك وتصدير البترول والغاز ومنتجاتهما في الإمارات: ١٩٨٧ ـ ٢٠١١

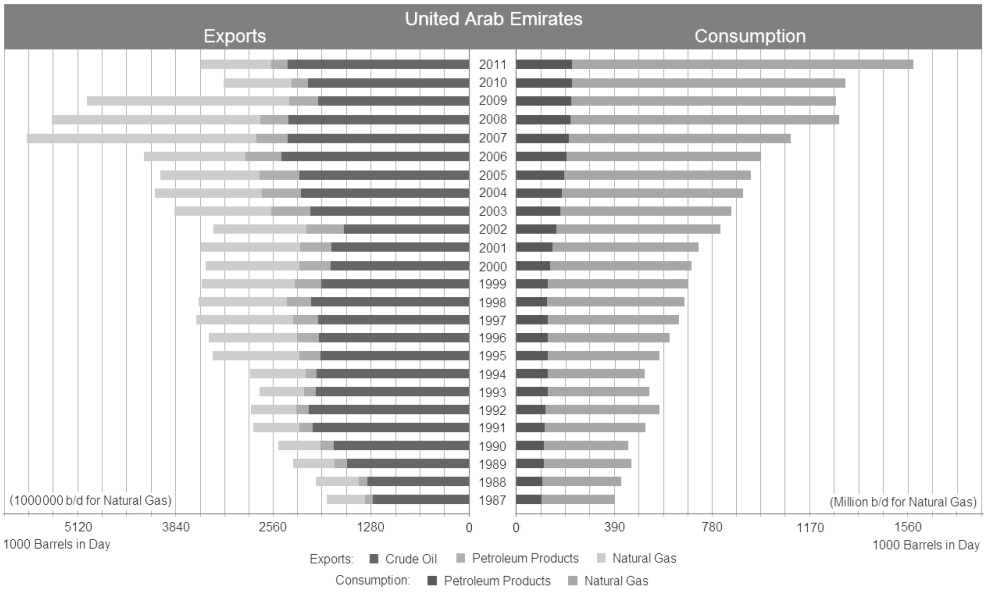

المصدر: *Annual Statistical Bulletin 2007*; *Annual Statistical Bulletin 2011* (Vienna and Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2011), pp. 45, 49, 54, 56, <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/asb2010_2011.pdf>; «International Energy Statistics: The United Arab Emirates Energy Information,» The U.S. Energy Information Administration [EIA] (Washington) (2013), <http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/iedindex3.cfm?tid=5&pid=5&aid=2>, and *International Energy Statistics- Units Volume Equivalent Conversions of Natural Gas* (Washington, DC: The U.S. Energy Information Administration [EIA], 2013), <http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/docs/units.cfm>.

يختلف تصدير الإمارات العربية المتحدة لأشكال الطاقة مقارنة باستهلاكها، حيث يسجل حجم البترول الخام أكبر معدل تصدير للطاقة، يليه الغاز الطبيعي ثم المنتجات البترولية المختلفة، وذلك بمعدل متذبذب خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، وبالمعدلات ٦٦,٧ بالمئة، ٢٦,٧ بالمئة و٦,٦ بالمئة على التوالي لسنة ٢٠١١، حيث يزيد ثم ينخفض ثم يزيد حجم تصدير البترول الخام، وذلك عند حجم ٢٠٨٠ ألف برميل يومياً (سنة ١٩٩٢)، ١٦٠٠ ألف برميل يومياً (سنة ٢٠٠٢)، و٢٤٠٠ ألف برميل يومياً (سنة ٢٠١١)، مع انخفاض في الزيادة مباشرة بعد سنة ٢٠٠٨ لتأثير الأزمة المالية العالمية[٦].

كما يسجل تصدير الغاز الطبيعي مُتوسِّطاً لثلاث مراحل خلال فترة الدراسة، وذلك بما يعادل ١٢٥,٥ مليار قدم مكعب (الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤)، ٢٥٥ مليار قدم مكعب (الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)، و٤٠٠ مليار قدم مكعب (الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠). معنى ذلك أن تصدير الغاز بقي في نمو متزايد شأنه شأن استهلاكه المحلي بالإمارات، على نقيض تصدير المنتجات البترولية المختلفة، والتي سجلت

(٦) *International Energy Statistics –Units Volume Equivalent Conversions of Natural Gas*.

استمرار الزيادة في حجم التصدير خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦، وذلك عند متوسط ٤٦٢ ألف برميل في اليوم. لكن تجدر الإشارة مما سبق إلى أن البلاد قامت بانتهاج سياسات مختلفة في التصدير والاستهلاك المحلي لأشكال الطاقة المعنية.

ثانياً: مساهمة المشاركة الأجنبية في إنتاج البترول والغاز ومنتجاتهما

يتوزع إنتاج الطاقة بين الاستهلاك والتصدير بشكل رئيسي، وعلى العموم بين التخزين والتحويل أيضاً، وتساهم شركات البترول الإماراتية والأجنبية في العمل البترولي من خلال الانتقال من مرحلة إلى أخرى ضمن دورة حياة أشكال الطاقة، حيث يبين الشكل الرقم (٣) موقع إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي بين الاستهلاك والتصدير بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١.

الشكل الرقم (٣)

إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي بين الاستهلاك والتصدير في الإمارات: ١٩٨٧ ـ ٢٠١١

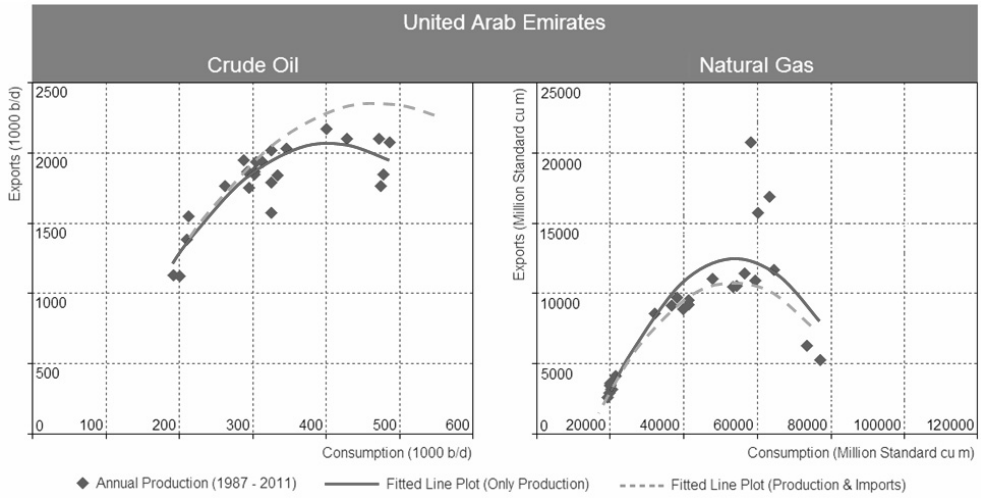

١ ـ تم تقدير منحنيات إنتاج البترول الخام، ومخرجاته، وإنتاج الغاز الطبيعي، ومخرجاته أيضاً، خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، بالمعادلات على التوالي: $Y_1 = (-972.3) + (14.86)X - (0.01825)X^2$; $Y_2 = (-925.9) + (13.69)X - (0.01463)X^2$; $Y_3 = (-12082) + (0.9126)X - (0.000008)X^2$; $Y_4 = (-8789) + (0.7315)X - (0.000007)X^2$.

٢ ـ تحويل الوحدات: 1 Cubic Feet = 0.17811 Barrels = 0.02832 Cubic Meters

المصدر: «Statistical Review of World Energy,» British Petroleum [BP] (London) (June 2002), p. 22, <http://www.aral.de/liveassets/bp_internet/germany/staging/home_assets/assets/deutsche_bp/broschueren/statistical_review_2002.pdf>; «United Arab Emirates Crude Oil Production and Consumption by Year,» Index Mundi (2012), <http://www.indexmundi.com/energy.aspx?country=ae&product=oil&graph=production+consumption>; *Annual Statistical Bulletin, 2003* (Vienna, Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2003), p. 57, <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2003.pd>; *Annual Statistical Bulletin, 2008* (Vienna, Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2008), pp. 21 and 63, <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/asb2008.pd>, and *Annual Statistical Bulletin, 2012*.

يلاحظ من خلال الشكل الرقم (٣) إنتاج كل من البترول الخام والغاز الطبيعي بالإضافة إلى مخرجاتهما خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ في ما يخص البترول الخام أن تصديره يزيد على استهلاكه، إذ يمثل تقدير الإنتاج المحلي منه مُتَّجَها نحو التصدير بمعدل متزايد خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨، مع تسجيل ذروة الزيادة بحجم ١٩٣٨ ألف برميل في اليوم (سنة ١٩٩٨)، ثم يتجه الإنتاج المعني من البترول الخام بعد سنة ١٩٩٨ إلى الاستهلاك المحلي، وذلك بتزايد مستمر ابتداءً من ٢٩٥,٩ ألف برميل في اليوم سنة ١٩٩٩ وصولاً إلى ٤٨٦,٩ ألف برميل في اليوم سنة ٢٠١١. بينما يمكن القول إن البلاد استوردت في المقابل معدلاً متزايداً من البترول الخام، خصوصاً بعد سنة ١٩٩٨، حيث ساهم ذلك في استهلاك متزايد محلياً وتصدير للبترول الخام المحلي بشكل أكبر، ما يعني أن الفارق الكبير بين مجموع الإنتاج والاستيراد وبين الاستهلاك المحلي منه يُفسِّر توجه البلاد لتصدير البترول الخام بمعدل كبير على حساب استهلاكه(٧).

في المقابل أيضاً، يبيّن الشكل الرقم (٣) أن استهلاك الغاز الطبيعي في البلاد أكبر من تصديره، حيث يسجل تقدير منحنى إنتاج الغاز الطبيعي التَّوجُّه نحو الاستهلاك بمعدل ثابت نسبياً خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤، وذلك عند متوسط ١٨٧٧٤ مليون قدم مكعب، ثم يقفز الإنتاج المعني بتزايد مستمر بدءاً من حجم ٣٢٣٣٧,٦ مليون قدم مكعب سنة ١٩٩٥ لغاية ٧٧١٣٤,٤ مليون قدم مكعب سنة ٢٠١١.

غير أن الإنتاج المعني يُعرِض عن تسجيل نمو في التصدير، حتى في حال احتساب مجموع حجم الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي وحجم استيراده، ومنه يمكن القول بأن الفارق الصغير بين الإنتاج والاستهلاك للغاز الطبيعي يُفسِّر تَوجُّهَ الإمارات نحو سياسة الاستهلاك على حساب التصدير، لكن يمكن التساؤل كالتالي: ما محل المشاركة الأجنبية من إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي ومنتجاتهما في الإمارات ؟ نجد الجواب عن ذلك في الدراسة من خلال الشكل الرقم (٤)(٨).

يلاحظ من خلال الشكل الرقم (٤) تقدير مساهمة شركات البترول الأجنبية في إنتاج الطاقة خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩، حيث يمكن القول إن الإنتاج الحكومي ينمو من معدل ٨٠ بالمئة تقريباً خلال سنة ١٩٩٨ لأقل بقليل من معدل ١٠٠ بالمئة خلال سنة ٢٠٠٩، إذ إن الإنتاج الحكومي لسنة ٢٠٠٩ هو الإنتاج الأساس المُقدَّر بالرسم البياني الرقم (٤)، وعليه فإنه قد ارتفع بنحو ٢٠ بالمئة خلال فترة ١١ سنة.

بينما يمكن القول إن إنتاج المشاركة الأجنبية (متمثلة بشركات البترول الأجنبية بالبلاد) يمثل نحو ٤٠ بالمئة من مُجمَل الإنتاج سنة ١٩٩٨، وكان معدل زيادة الإنتاج مستمراً خلال الفترة المعنية، ليسجل

(٧) «Statistical Review of World Energy,» British Petroleum [BP] (London) (June 2002), p. 22, <http://www.aral.de/liveassets/bp_internet/germany/staging/home_assets/assets/deutsche_bp/broschueren/statistical_review_2002.pdf>, and «United Arab Emirates Crude Oil Production and Consumption by Year,» Index Mundi (2012), <http://www.indexmundi.com/energy.aspx?country=ae&product=oil&graph=production+consumption>.

(٨) *Annual Statistical Bulletin, 2012*, pp. 15, 17, 30 and 32.

معدل ٧٣ بالمئة من مجمل الإنتاج لسنة ٢٠٠٩، حيث يمثل البترول الخام والغاز الطبيعي أشكال إنتاج الطاقة الأكبر، لكن يمكن القول بأن سعر الغاز الطبيعي المُستهلَك تحديداً في الإمارات ينخفض عن سعر الإنتاج، والحكومة هي مَن تقوم بدعم استهلاك الغاز الطبيعي، وذلك لأن استعمال الطاقة محلياً يعتمد على الغاز الطبيعي.

الشكل الرقم (٤)

الإنتاج بالمشاركة للبترول والغاز ومنتجاتهما في الإمارات: ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩

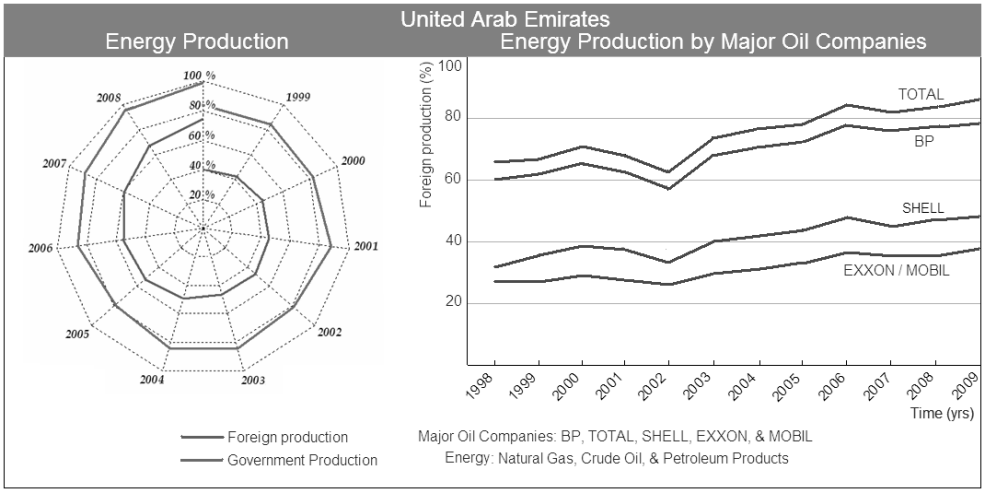

المصدر: (bp, 2002; OPEC, 2003; OPEC, 2008; OPEC, 2012; Thompson, 2013).

يمثل إنتاج الطاقة مِن قِبَل شركات البترول الأجنبية الرئيسية أحد أهم العوامل الرئيسية في المساهمة الكبيرة للإنتاج بالمشاركة المعنية، حيث تمثل خمس شركات رئيسية معدلاً كبيراً في الإنتاج البترولي والغازي بالبلاد، وهي موبيل وإكزون وشل وب پ وتوتال (Total, Bp, Shell, Exxon, Mobil)، إذ تسجل الشركتان الأولى والثانية المعدلات الأكبر في المساهمة في الإنتاج، وذلك بما يعادل ٦٧ بالمئة و٦٠ بالمئة على التوالي من إجمالي إنتاج الشركات البترولية الخمس المعنية (سنة ١٩٩٨)، وتسجل الشركات الأخرى معدلاً يزيد وينخفض عن ٥٠ بالمئة على التوالي لكل من شركة شل وكل من شركتي إكزون، وموبيل (سنة ١٩٩٨)، إلا أن المعدلات المعنية تتطور بشكل متذبذب خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩، وذلك بنمو يعادل زيادةً بمعدل متوسط لكل إنتاج شركةٍ بـ ٢٠ بالمئة[٩].

سيطرت الشركات الخمس المذكورة على مراحل إنتاج الطاقة وأشكالها خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩، وذلك يستدعي القول بأنه كما للمشاركة الأجنبية مزايا إيجابية فلها أيضاً عيوب

(٩) E. V. Thompson, «Major Oil Companies Operating in The Gulf Region: Petroleum Archives Project,» University of Virginia (Virginia) (2013), <http://www.virginia.edu/igpr/apag/apagoilcompany.html>.

ومساوئ تقف عائقاً أمام تحقيق أداء جيد بقطاع الطاقة الإماراتي، وقد يُسهِم ذلك إلى أبعد الحدود في تهديد مراحل أشكال الطاقة من إنتاج، تصنيع، توزيع، نقل، وتصدير، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الرقم (٥).

الشكل الرقم (٥)

تقدير أثر الشراكة الأجنبية في دورة «الإنتاج ـ التصدير» بقطاع الطاقة الإماراتي (٢٠١٢)

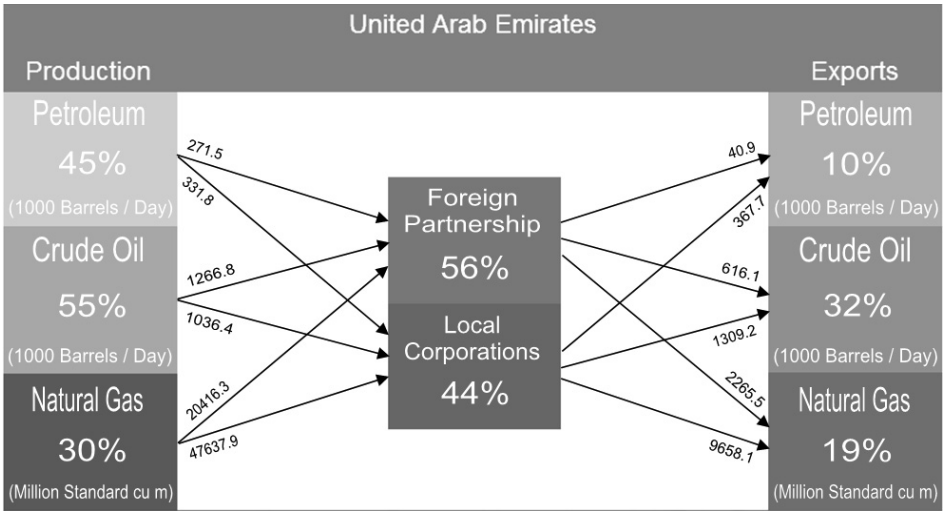

تُعَدُّ معدلات أشكال الطاقة المدوَّنة معدلات للمشاركة الأجنبية إلى إجمالي العمل البترولي المعني.

المصدر: «Statistical Review of World Energy,» p. 22; *Annual Statistical Bulletin, 2012*, pp. 15, 17, 30 and 32, and «Data of World Development Indicators (WDI) and Global Development Finance (GDF),» World Bank (2012), <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>.

يوضح الشكل الرقم (٥) بيان تقدير مدخلات ومخرجات قطاع الطاقة في الإمارات العربية المتحدة، باحتساب البترول الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية أشكال الطاقة الموجودة لا غير، ومن خلال ذلك توضح الدراسة دور المشاركة الأجنبية في العمل البترولي بالقطاع، من خلال تقدير معدل مساهمتها في أشكال الطاقة المعنية بمرحلتي الإنتاج والتصدير تحديداً.

يتوزع إنتاج أشكال الطاقة المعنية بمعدلات مختلفة، حيث تستحوذ شركات البترول الأجنبية على نصيب مُعتبَر من مجموع إنتاج أشكال الطاقة المعنية تقديرياً، وذلك بما يعادل ٥٦ بالمئة من إجمالي شركات البترول العاملة بالقطاع (شركات وطنية وشركات أجنبية)، حيث يتوزع بشكل تقديري حجم إنتاج المنتجات البترولية يومياً بما يقارب ٢٧١,٥ ألف برميل و٣٣١,٨ ألف برميل بالنسبة إلى شركات البترول الأجنبية وشركات البترول الوطنية في الإمارات على التوالي[١٠].

(١٠) «Data of World Development Indicators (WDI) and Global Development Finance (GDF),» World Bank (2012), <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>.

يتوزع بالمثل حجم الإنتاج لكل من البترول الخام والغاز الطبيعي بين شركات الإنتاج البترولي الأجنبية والوطنية، وذلك بالثنائيات التالية المُقدَّرة: ١٢٦٦,٨ ألف برميل يومياً و١٠٣٦,٤ ألف برميل يومياً للشركات الأجنبية والإماراتية على الترتيب بالنسبة إلى إنتاج البترول الخام، وبحجم ٢٠٤١٦,٣ مليون قدم مكعب و٤٧٦٣٧,٩ مليون قدم مكعب للشركات الأجنبية والإماراتية على الترتيب بالنسبة إلى إنتاج الغاز الطبيعي[١١].

بينما يلاحَظ من خلال الشكل إياه أن مخرجات المشاركة الأجنبية لأشكال الطاقة المعنية تختلف في حجمها مقارنة بحجم المدخلات المذكور، حيث ينخفض تقديرياً حجم التصدير من المنتجات البترولية التي تدخل المشاركة الأجنبية في إنتاجها إلى غاية ٤٠,٩ ألف برميل يومياً، بينما تقوم شركات البترول الوطنية بتصدير الحجم المُنتَج المتبقي (٣٦٧,٧ ألف برميل يومياً)، إلا أنه بالنسبة إلى البترول الخام فإن مساهمة المشاركة الأجنبية تنخفض بدورها في التصدير مقارنة بالإنتاج، ولكن بمعدل مُقدَّر أقل من معدل الانخفاض في حال المنتجات البترولية المعنية، ويمثل ذلك حجم ٦١٦,١ ألف برميل يومياً و١٣٠٩,٢ ألف برميل يومياً بالنسبة إلى الشركات الأجنبية والإماراتية على التوالي (البترول الخام)[١٢].

توضح البيانات التقديرية للغاز الطبيعي أن معدل مساهمة شركات البترول الأجنبية في مدخلاتها بالقطاع تنخفض عن مساهمة شركات البترول الإماراتية، بينما تزيد في حال مخرجاتها، وذلك بحجم مُقدَّر ٢٢٦٥,٥ مليون قدم مكعب و٩٦٥٨,١ مليون قدم مكعب على التوالي، حيث يمكن القول إن المشاركة الأجنبية في مُجمَل العمل البترولي تزيد تقريباً بمعدل ١٢ بالمئة على مساهمة شركات البترول الوطنية، إلا أن تلك المساهمة المرتفعة تقلّ في مخرجات البترول الخام والمنتجات البترولية المختلفة عنه بالنسبة إلى المدخلات على الأرجح، وبمعدل أكبر في الأخيرة، بينما ترتفع في مخرجات الغاز الطبيعي عنه بالنسبة إلى مدخلاته وذلك كحجم، ليَنتُج تأثيرٌ مختلف للمشاركة الأجنبية في أشكال الطاقة حدة ما بين مدخلات القطاع ومخرجاته، وتَنْتُجَ مساهمة المشاركة الأجنبية كمعدلٍ في المجموع بأحد الجانبين في الشكل الرقم (٥) بالشكل: ٤٥ بالمئة، ٥٥ بالمئة، و٣٠ بالمئة لمدخلات كل من المنتجات البترولية، البترول الخام، والغاز الطبيعي على التوالي، وبمعدل ١٠ بالمئة، ٣٢ بالمئة، و١٩ بالمئة لمخرجات أشكال الطاقة ذاتها وبالترتيب عينه، وذلك بشكل تقديري.

ثالثاً: أثر التعديلات القانونية في قطاع الطاقة

تجدر الإشارة، في ما يخص الأطر القانونية التي تحكم قطاع الطاقة الإماراتي، إلى أن المجلس الأعلى للبترول (SPC) يشرف على تنفيذ ومتابعة تطبيق السياسة البترولية في البلاد، من أجل ضمان الأهداف التجارية لقطاع الطاقة المعني. وعلى أي حال، يؤثر العديد من التشريعات البترولية في صناعة

(١١) «Statistical Review of World Energy,» and *Annual Statistical Bulletin, 2012*, pp. 15, 17, 30 and 32.

(١٢) «Data of World Development Indicators (WDI) and Global Development Finance (GDF)».

البترول والغاز الطبيعي، حيث تذكر الدراسة في الأطر القانونية للمشاركة القائمة بين الإمارات والشركات البترولية الأجنبية القانون الرقم ٠٨ لسنة ١٩٧٨، المتعلق بحماية الموارد النفطية، والتي توجب تنفيذ جميع العمليات البترولية القائمة لدى الشركات البترولية الأجنبية العاملة بالقطاع بموجب القانون المذكور، كما شجع المجلس الأعلى للبترول من خلال القانون الرقم ٠١ لسنة ١٩٨٨ كل السلطات المعنية لمتابعة شؤون العمليات البترولية.

اتجهت الإمارات العربية المتحدة، من خلال قانون الشركات التجارية رقم ٠٨ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته، إلى أنه يجب أن تكون جميع الكيانات الطاقوية مملوكة للبلاد، بينما تنظم الحكومة بموجب المادة الرقم ٠٢ من قانون الشركات التجارية ملكية وحيازة الشركات الأجنبية لمصالحها في قطاع البترول والغاز عن طريق العقود البترولية، حيث وضعت الإمارات التزاماتها كأولوية أمام التزامات الشركات البترولية الأجنبية العاملة في البلاد.

العديد من التشريعات البترولية الإماراتية كذلك تسهم بشكل أو بآخر في التأثير في صناعة الطاقة بالبلاد، بما في ذلك قانون ملكية غاز أبو ظبي الرقم ٠٤ لسنة ١٩٧٦، وقانون حماية الموارد البترولية الرقم ٠٨ لسنة ١٩٧٨، ولا سيما قانون موانئ البترول الرقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته اللاحقة، وأيضاً مرسوم أبو ظبي تحديداً لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته[١٣].

اعتمدت الإمارات حديثاً على تبني سياسة مُوحَّدة مع البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وذلك في استغلال المصادر البترولية، حيث تحاول الإمارات ضمن المجلس المذكور تبني سياسات متكاملة في جميع مراحل صناعة البترول والغاز ومنتجاتهما، وذلك وفقاً لاتفاقية مجلس التعاون الاقتصادية، التي تم دمجها في القانون الداخلي للإمارات بموجب المرسوم الاتحادي الرقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢. على أي حال، تذكر الدراسة أن لشركة آدنوك الإماراتية حالياً كل الحق في استغلال الغاز الطبيعي في البلاد، أو من خلال مشاريع مشتركة مع أطراف أخرى شرط أن تبقى حصة شركة آدنوك تزيد على نسبة ٥١ بالمئة. كما تفرض الإمارات الضرائب على الشركات البترولية الأجنبية العاملة لديها بأنشطة البترول والغاز الطبيعي بموجب مراسيم الضرائب لعام ١٩٦٥ وتعديلاتها اللاحقة.

يُعدُّ تحديث قوانين الطاقة الإماراتية ظاهرة حديثة نسبياً، حيث تتمتع البلاد بنظام تعديلات قانونية قصيرة المدة لم يُمكِن اختبار فعاليتها بعد، لكن القانون الاتحادي الرقم ٠٦ لسنة ٢٠٠٩ يعتبر حصرياً من بين التطورات القانونية الأهم في الوقت الحالي، حيث إنه يتعلق بتنظيم العمل والاستعمال السلمي للطاقة النووية في البلاد، ما ينتج من ذلك تطوير أول محطة للطاقة النووية بمنطقة براكة في أبو ظبي[١٤].

(١٣) Picton-Turbervill Geoffrey, *The International Comparative Legal Guide to: Oil and Gas Regulation 2013*, 8th ed. (London: Global Legal Group, GLG, and Ashurst, LLP, 2012), <http://www.iclg.co.uk/practice-areas/oil-and-gas-regulation/oil-and-gas-regulation-2013/united-arab-emirates>.

(١٤) Picton-Turbervill Geoffrey, *Energy* (London: Global Legal Group, 2012), <http://www.global legalinsights.com/practice-areas/energy/energy-1st-edition/united-arab-emirates>.

ارتفع الإنتاج الإجمالي السنوي لشركات البترول الإماراتية مقارنة بالإنتاج عن طريق المشاركة، لكن المشكلة هي إمكانية زيادة معدل الإنتاج المعني عن طريق المشاركة مقارنة بمعدل الإنتاج الذاتي لشركات البترول الإماراتية، ما يسمح في الظروف نفسها مستقبلاً وفي أي قطاع بترول في العالم بسيطرة الشركاء الأجانب نسبياً على نصيب أكبر في القطاع عينه. كما تجدر الإشارة إلى أنه بإمكان الشركاء الأجانب مضاعفة إنتاجهم من البترول الخام والغاز الطبيعي ومنتجاتهما لغاية المعدل المسموح لهم بامتلاكه تعاقداً (٤٩ بالمئة). وعلى أي حال، قد تستطيع الشركات البترولية الأجنبية اتباع سياسة اختيار نوعية وكيفية الإنتاج البترولي بما يتماشى مع الكسب السريع، من خلال توفير نفقات الاستخراج البترولي، وخفض مدد الإنتاج البترولي من الآبار المُستعمَلة بدلاً من التوجه نحو الآبار الجديدة.

تبيّن دراسات مُعَدَّة أن الإمارات العربية المتحدة تتجه بسياستها نحو إشباع الطلب المحلي من منتجات البترول الخام والغاز الطبيعي على الخصوص، بينما يحاول الشركاء الأجانب في الأنشطة البترولية المختلفة توجيه تسويق المنتجات البترولية المُنتَجة نحو الخارج على حساب الداخل، والإفراط في ذلك، في ظل وجود فارق في الأسعار الدولية على حساب المحلية إماراتياً. وهذا الإفراط في إنتاجها وتسويقها المستعجلين، هو أحد الأسباب الرئيسية في منح المنتجات البترولية الإماراتية المَعنِيَّة أسعاراً حالية أقل من أسعارها الحقيقية المستقبلية.

شهدت العلاقة، بين الإمارات وشركات البترول الأجنبية، عدة تطورات متلاحقة منذ سنة ١٩٨٧، فقد تم التحول من عقود الامتياز التقليدية إلى صوَر أخرى أكثر عدلاً، كعقود المشاركة وعقود المقاولة، حيث كان لشركات البترول الأجنبية كامل الحق في البحث والتنقيب عن المواد البترولية، بالإضافة إلى استغلال الإنتاج البترولي خلال فترة لاحقة، وقد حدث ذلك نتيجة حجم الاحتياطات الكبيرة من البترول الخام الموجودة بالإمارات العربية المتحدة في السابق، وعدم قدرة شركات البترول الوطنية على القيام بالعمل البترولي لوحدها، حيث كانت تفتقر لرؤوس الأموال والخبرة والتكنولوجيا الحديثة.

اتسمت فترة لاحقة بإبرام عقود امتياز، تناصفت فيها الأرباح بين الحكومة والشركات الأجنبية، وظهور شركات البترول المستقلة بالبلاد، وكان لاستحداث أدوات وتشريعات قانونية كل الأثر في تحصيل عائدات بترولية أكبر بفضل عقود المشاركة والمقاولة، إذ أصبحت الشركات الأجنبية بعقود المشاركة تتحمل مسؤولية الكشف عن البترول والغاز وتُموِّل عملياتهما إلى أن يُكتشَف بالكميات الصالحة للاستغلال التجاري، ويحصل الطرفان على نصيبهما حسب مقدار المساهمة الأولية، مع حق حصول الحكومة الإماراتية على الضرائب والرسوم من الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أرضها[١٥].

كما تمت الاستعانة بعقود المقاولة في المجال البترولي لإنتاج المنتجات البترولية المختلفة بأجر محدد ووقت ثابت خلال فترات متفرقة بدءاً من سنة ١٩٩٠. وقد منحت هذه العقود بقاء ملكية الامتياز

(١٥) «أداء الاكتشاف والتنقيب والاستغلال في الإمارات العربية المتحدة،» **أداء الاكتشاف**، العدد ٢ (٢٠٠٨)، ص ٦١ ـ ٧٦، و Kevin A. Hassett and Alan D. Viar, «Big Oil, Targeted Taxes, and The Rule of Law,» *Tax Notes* (9 April 2012), pp. 217-229, and «The USA: American Enterprise Institute,» <http://www.aei.org/files/2012/04/09/-hassett-viard-on-the-margin-april-2012_092716463863.pdf>.

والزيوت البترولية الناتجة للإمارات العربية المتحدة وحدها، بينما كان نصيب شركات البترول الأجنبية المشارِكة في هذه الطريقة حقُّ شراء نسبة محددة من الإنتاج البترولي بسعر منخفض، وحقُّ تسويق الزيوت المملوكة للطرف الحكومي مقابل عمولة خاصة. وبخلاف ما سبق عرضه من عقود في مجال الطاقة بالبلاد، فإن الأخيرة قد اعتمدت أشكالاً أخرى من العقود حسب الحاجة إليها. ونتيجة لذلك يمكن استخلاص أن التعديلات القانونية والتنظيمية قد يكون لها أثر بالغ في النشاط البترولي وعائداته في البلاد.

الملاحَظ أن قطاع الطاقة يتم تمويل شركاته دوماً بنصيب كبير من التمويل الأجنبي، ولذلك فإن حجم البنية الأساسية ومقدار العمالة البترولية الأجنبية في البلاد، ومعدل مرونة القوانين واللوائح الوطنية في مجال الطاقة والتي تخضع لها شركات البترول الأجنبية، تؤخَذ كلها في الحسبان، وتترجَم في نهاية الأمر إلى تكلفة ثم إلى مُخاطَرة. وذلك يندرج ضمن القوة التفاوضية في الاستغلال والعمل البترولي في الإمارات محل الدراسة؛ لذلك توجب الدراسات التوجه نحو الاعتماد الكلي وبشكل مستمر على تمويل قطاع البترول من خلال التمويل الذاتي لشركات البترول المحلية والتمويل المصرفي للبنوك الوطنية.

تستطيع الإمارات تحديدَ أَيٍّ من شركات البترول الأجنبية المُزاوِلة للعمل البترولي بقطاع بترولها، والتي تقوم بتحصيل أرباح كبيرة بالمقارنة مع الشركات المُماثِلة على أرضها، أو بالمقارنة بين ما تكسبه الشركات المعنية على أرضها وما تكسبه بمناطق أخرى خارج الإمارات؛ ومن خلال ذلك يمكن للجهات المختصة الاستفادة بفرض مُقترح للدراسة تصطلح تسميته بـ «رسوم احتكاريةِ الأعمال»، والمقصود بذلك تحديد الشركات البترولية الأجنبية المُزاوِلة للعمل البترولي بالقطاع، ذات أعلى حجم مساهَمة أو نشاط بترولي في البلاد، أو إمكانية احتساب ذلك من خلال النظر إلى أعلى حجم مساهمة أو نشاط بترولي لها خارج الإمارات ، على أن يتم فرض رسم احتكارية الأعمال للشركات المذكورة لقاء قدرتها على العمل البترولي في مساحة أوسع من ناحية وحصولها من ناحية أخرى على حجم عوائد مالية أكبر من جراء ذلك.

تقترح الدراسة فرض الضريبة المعنية بتحديد معدل سنوي يتم اقتطاعه من عوائد الشركات المعنية، ليضاف ذلك إلى قائمة الضرائب والرسوم التي يفرضها قطاع الطاقة الإماراتي. وتجدر الإشارة إلى أن معدل ضريبة احتكارية الأعمال الواجب فرضه يستدعي أن يكون مقبولاً لدى الشركات البترولية المعنية بذلك، كون أن الأخرى مثيلتها غير معنية بهذه الضريبة، ما يعني أن الضريبة المُقترَحة لا يجب أن تكون بمعدل كبير يؤدي إلى تنفير شركات البترول الأجنبية المعنية بذلك من العمل البترولي في الإمارات[١٦].

وتقترح الدراسة أيضاً توجيه شركات البترول الأجنبية إلى مُزاوَلة العمل البترولي في ما يخص إنتاج المنتجات البترولية على حساب إنتاج البترول الخام أو الغاز الطبيعي، وأن يتم منح حق نقل العنصرين الأخيرين بالأنابيب أو بالناقلات البحرية للشركات الأجنبية، على أن يبقى حق الإنتاج للبترول

(١٦) Sean Costello, «The UAE Hub: Stepping Up Commercial Ties in The Gulf Region,» Mondaq (2011), <http://www.mondaq.com/x/221196/e+signatures+are+they+legal+in+the+middle+east>.

الخام والغاز الطبيعي من نصيب الشركات الإماراتية، كما يمكن أن تُلزِم القوانين توجيه العمل البترولي إلى الاهتمام بأشكال أخرى كالطاقة النووية ذات التوجه نحو الأغراض السلمية، ومشاريع تحلية مياه البحر، وغيرها[١٧]. وفي جانب آخر، يمكن تنظيم النقل لأشكال الطاقة المُصدَّرة باستعمال أنابيب لنقل الصادرات الطاقوية تجاه البلدان المجاورة للإمارات، واستعمال الناقلات البحرية بالنسبة إلى الصادرات نحو الدول الأجنبية البعيدة [١٨].

إن إمكانية رفع عوائد الطاقة أمرٌ مُمكِنُ الحصول، كونه نظرياً ينطلق من فكرة أن أدنى ما تقوم به شركات البترول الأجنبية في البلاد وما تحصل عليه من جراء ذلك، يمكن اعتباره خسارة لقطاع الطاقة الإماراتي، لأن ذلك عبارة عن عمل بترولي لم تستطع شركات البترول الوطنية القيام به لسبب أو لآخر، أو لاهتمام دون آخر، وأنه يمكن القيام به لو كانت هناك «قدرة شركاتية» محلية أكبر أو اهتمام متزايد على مستوى القطاع. وفي جانب آخر، فإن التعديلات القانونية المتلاحقة على مدى سنين في قطاع الطاقة الإماراتي أضحت تدريجاً تُوجِّهه نحو استحداث واستغلال احتياطات بترولية جديدة على حساب الموجود منها حالياً في البلاد، وبشكل أكبر نحو اكتساب قيمة مضافة في تصنيع المنتجات الطاقوية بدل تسويقها خاماً، ولا سيما السعي الجاد نحو ترشيد الاستهلاك المحلي لمنتجات الطاقة المختلفة، ومنح فرص أكبر لشركات البترول الوطنية على حساب الأجنبية العاملة بالقطاع.

خاتمة

يعد إسهام المشاركة الأجنبية في قطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة ضرورة لعدد من الأسباب، أهمها استحالة مزاولة شركات البترول الوطنية بالبلاد كل الأنشطة البترولية وفي كل أشكال الطاقة، إلا أن حصول شركات البترول الأجنبية نظرياً على عوائد كبيرة وتحقيق أثر فاعل في أداء قطاع الطاقة بالبلاد يُفسِّر تقديرياً قدراً من الخسارة التي يتحملها القطاع المعني لمكاسب الطرف المُشارِك.

تشهد البلاد ارتفاع مساهمة الطاقة في ناتجها المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، وبمعدل أكبر بعد سنة ١٩٩٩. وبافتراض المساهمة استهلاكاً وتصديراً فقط، فإن الدراسة تسجل البترول الخام كأكبر أشكال الطاقة تصديراً، يليه الغاز الطبيعي فالمنتجات البترولية، حيث بقي تصدير الغاز الطبيعي متزايداً باستمرار في عامل الزمن، شأنه شأن استهلاكه، بينما تمثل المنتجات البترولية استهلاكاً متزايداً في الانخفاض ومتزايداً في التصدير قبل وبعد سنة ٢٠٠٠ على التوالي، وفي المقابل يعكس بيان مدخلات ومخرجات قطاع الطاقة أن تقدير إنتاج البترول الخام يمثل مُتَّجَهاً نحو التصدير بمعدل متزايد حتى سنة ١٩٩٨، ثم يتجه نحو الاستهلاك بعد ذلك نتاجاً لاستيراد حجم إضافي من البترول الخام لأغراض الاستغلال الإنتاجي على الأرجح.

(١٧) **التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١٢** (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول [أوابك]، ٢٠١٢)، ص ٥٥ ـ ٦٠، <http://oapecorg.org/arpubl/asr/asr2012.pdf>.

(١٨) *World Oil Outlook, 2012* (Vienna, Austria: Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2012), <http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/woo2012.pdf>.

في السياق إياه، يدعم النتائج المذكورة ارتفاع الإنتاج الحكومي للطاقة بالبلاد بمعدل ٢٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩، بينما تُسهِم المشاركة الأجنبية تقديرياً في زيادة الإنتاج ما بين ٤٠ بالمئة و٧٣ بالمئة لحدود الفترة المذكورة، حيث تستحوذ خمس شركات بترول أجنبية رئيسية على الإنتاج الأكبر بالبلاد هي: موبيل وإكزون وشل وب پ وتوتال، ويزيد ذلك بعد سنة ١٩٩٨ تقديرياً بمعدل ٢٠ بالمئة للشركات الأجنبية عينها. إلا أن تقدير مجمل مساهمة الشركات الأجنبية في إنتاج الطاقة يُعَدُّ ٥٦ بالمئة من مجمل إنتاج الشركات العاملة بالقطاع الإماراتي (بمعدل زيادة: ١٢ بالمئة)، توزع (هذه المساهمة الأجنبية) من خلال انخفاض المساهمة المرتفعة في مخرجات كل من البترول الخام والمنتجات البترولية عنه بالنسبة إلى مدخلاتهما بالترتيب، ومن خلال الارتفاع في مخرجات الغاز الطبيعي عنه بالنسبة إلى مدخلاته.

في الجانب القانوني، تم التحول من عقود الامتياز إلى صور أخرى أكثر عدلاً على مدى فترة الدراسة (عقود المشاركة وعقود المقاولة)، وقد نتج ما يسمى بمرونة الاستغلال والحق في مزاولة العمل البترولي للشركات الأجنبية، إلا أن التعديلات القانونية على الأرجح سمحت بإبرام عقود تتناصف فيها الأرباح بين الطرفين، وساهمت في تحصيل عوائد أكبر. كما ترى الدراسة أن التمويل الأجنبي الكبير لشركات الطاقة بالبلاد ودرجة مرونة القوانين واللوائح الوطنية في مجال الطاقة، تُترجَم في النهاية إلى تكلفة اقتصادية ثم مُخاطَرة، وذلك يؤثر في القوة التفاوضية في العمل البترولي بالقطاع.

تقترح الدراسة سَنَّ ما يسمى افتراضاً «رسوم احتكاريةِ الأعمال»، والمقصودُ فرضُ رسوم على ناتج شركات البترول الأجنبية التي تحصل على حجم الأرباح الأعلى للعمل البترولي بأنشطة القطاع في الإمارات أو لعملها البترولي الدولي (مقارنة بما تكسبه هذه الشركات داخل وخارج الإمارات)، باستعمال مرونة في التشريع تخدم البلاد ولا تُضِرُّ بمصالح الطرف الأجنبي (تحديد معدل «رسوم احتكارية الأعمال» بشكل معقول)، بالإضافة إلى مُقترَح توجيه المشاركة الأجنبية إلى إنتاج المنتجات البترولية تحديداً وأشكال طاقوية غير المذكورة في الدراسة، وتُبقِي إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي من نصيب الشركات المحلية دوماً، وتمنح حقاً أكبر لنقل أشكال الطاقة من قبل الشركات الأجنبية، على أن يتم استعمال النقل بالأنابيب لأشكال الطاقة المُصدَّرة نحو البلدان المُجاوِرة للإمارات، واستعمال الناقلات البحرية للنقل نحو الدول الأجنبية البعيدة.